

# الخليج

اقتصاد, أسواق الإمارات

8 يناير 2023 12:05 مساءً

## غرفة عجمان «تقدم خدمة 76 وساطة تجارية 2022»





### **عجمان: «الخليج»**

شهدت خدمة الوساطة التجارية في غرفة تجارة وصناعة عجمان 76 قضية خلال 2022، فيما استقبل مركز عجمان للتوفيق والتحكيم 19 قضية وفق آليات مرنة ومحايدة لتسوية النزاعات بسهولة ويسر وبأقل التكاليف بالاعتماد على الوسائل والمعايير في مجال فض النزاعات.

وأكد عبدالله عمر المرزوقي المدير التنفيذي لقطاع معاملات العضوية والخدمات القانونية في غرفة تجارة وصناعة

عجمان، حرص الغرفة على تنويع خدماتها القانونية واستحداث خدمات مبتكرة تهدف إلى تعزيز تنافسية اقتصاد الإمارة وزيادة جاذبيتها الاستثمارية، إلى جانب الجهود المبذولة لتنمية الوعي القانوني لدى أصحاب الأعمال والمستثمرين.

وأشار أن غرفة عجمان شهدت عام 2022 إطلاق «منصة مرئيات» الهادفة إلى توفير منصة قانونية رقمية تتيح لأصحاب الأعمال والمستثمرين والمعنيين بالشأن الاقتصادي الاطلاع على القوانين والتشريعات المحلية والاتحادية، كما تمكن أصحاب الأعمال والمنشآت من مشاركة آرائهم ومقترحاتهم لتطوير بيئة اقتصادية أكثر نمواً واستدامة. وقال المرزوقي: حرصت الغرفة على إيجاد حلول للنزاعات القانونية ترضي كافة الأطراف وتدعم سير نمو الأعمال واستدامتها لضمان الحقوق بأقل كلفة وجهد ووقت.

وأوضح أن الغرفة حريصة على نشر الوعي وتعزيز الثقافة القانونية عبر تنظيم سلسلة الندوات القانونية ضمن خطة معتمدة بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية؛ حيث تم تنظيم ندوتين قانونيتين تحت عنوان «المرسوم قانون رقم 33 لسنة 2021 ولائحته التنفيذية» بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين؛ بهدف تعزيز الوعي القانوني والاطلاع على مستجدات القرارات والتشريعات.

من جانبه أكد أحمد خليفة الموجهي مدير إدارة الخدمات القانونية، أمين عام مركز عجمان للتوفيق والتحكيم، أن غرفة عجمان تسعى إلى تكثيف خدماتها القانونية بما يواكب التطورات المتلاحقة للقطاع الاقتصادي ويضمن استدامة ونمو الأعمال وجذب المستثمرين، مشيراً إلى أن الغرفة أطلقت المكتبة القانونية خلال 2022 على موقعها الإلكتروني لاستعراض أبرز التشريعات والقوانين الاقتصادية والتجارية والتي تهم أصحاب الأعمال والمستثمرين للاطلاع عليها بشكل مباشر.

وأضاف «غرفة عجمان حريصة على تطوير البيئة القانونية والتشريعية الداعمة لتنمية اقتصاد الإمارة من خلال إبداء «الرأي القانوني في التشريعات والقوانين بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية المعنية».